

Distr.: General
31 March 2015
Arabic
Original: English

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



فريق استعراض التنفيذ

الدورة السادسة

فيينا، ١-٥ حزيران/يونيه ٢٠١٥

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*

أداء آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة

لمكافحة الفساد

تقييم أداء آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

مذكرة من الأمانة

أولاً - مقدمة

١ - استذكر مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، في قراراته ١/١ و ١/٢ و ١/٣، المادة ٦٣ من الاتفاقية، وخاصة الفقرة ٧ منها، التي تقضي بأن ينشئ المؤتمر، إذا ما رأى ضرورة لذلك، أيّ آلية أو هيئة مناسبة للمساعدة على تنفيذ الاتفاقية تنفيذاً فعالاً. واعتمد المؤتمر، في قراره ١/٣، الإطار المرجعي لآلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. ويبيّن الباب الرابع من الإطار المرجعي أهداف عملية الاستعراض، التي تشمل تعزيز مقاصد الاتفاقية، فضلاً عن توفير معلومات بشأن تنفيذها.

٢ - وأنشأ المؤتمر فريق استعراض التنفيذ بوصفه فريقاً حكومياً دولياً مفتوح العضوية يتألف من دول أطراف، ويعمل تحت سلطة المؤتمر ومسؤوليته. ووفقاً للفقرة ٤٤ من الإطار المرجعي، أُسندت للفريق مهمّة تكوين صورة إجمالية عن عملية الاستعراض، للوقوف على

* CAC/COSP/IRG/2015/1.

300415 V.15-02163 (A)



التحديات والممارسات الجيدة، والنظر في الاحتياجات من المساعدة التقنية، وذلك بغية ضمان تنفيذ الاتفاقية بفعالية. وتُتخذ التقارير المواضيعية عن التنفيذ أساساً للعمل التحليلي الذي يضطلع به فريق استعراض التنفيذ.

٣- ولمساعدة الفريق في الاضطلاع بالمهمتين المنوطتين به، أُعدت وثائق لكل من دورات الفريق، وقُدِّمت تقارير شفوية عن مستجدات التقدم المحرز في الاستعراضات القطرية. وبالإضافة إلى ذلك، قُدِّمت تقارير مدججة إلى المؤتمر في دورته الرابعة والخامسة تتضمن الإجراءات التي اتخذها الفريق وتدابير ترمي إلى تعزيز عمل الآلية وممارسات مستجدة تتعلق بالسمات المميزة للاستعراضات القطرية. كما أُتيح للمؤتمر في دورته الخامسة وثيقة معلومات أساسية عن أثر هذه الآلية.^(١)

٤- وقد قرَّر المؤتمر، في مقرَّره ١/٥، أن يبدأ الفريق على وجه السرعة، بدعم من الأمانة، بجمع ومناقشة المعلومات ذات الصلة، تسهيلاً لتقييم الأداء وفقاً للفقرة ٤٨ من الإطار المرجعي، عقب إتمام دورة الاستعراض الأولى، وأن يدرج الفريق في جداول أعمال دوراته المقبلة بنداً يتيح مناقشة تلك المعلومات. ودعت الأمانة الدول إلى تقديم مساهماتها في إطار تنفيذ ذلك المقرَّر قبل الدورات الخامسة والخامسة المستأنفة والسادسة للفريق. وقد جمعت الردود التي وردت في ورقتي الاجتماعات CAC/COSP/IRG/2014/CRP.2 و CAC/COSP/IRG/2015/CRP.5.^(٢) وتضم تلك المساهمات تعليقات على مواضيع شاملة، فضلاً عن السمات المحددة لعملية الاستعراض القطري.

٥- وطلب إلى الأمانة، بعد أن نظر الفريق في هذا البند في دورته الخامسة والخامسة المستأنفة، أن تعدَّ وثيقةً مدججةً تسترشد بالدروس المستفادة وتقدِّم أفكاراً ومقترحات للتحسين استناداً إلى تجارب الأمانة وإلى تحليل المقترحات المقدَّمة من الدول لكي ينظر فيها الفريق في دورته السادسة.

(١) CAC/COSP/2011/5 و CAC/COSP/2011/8 و CAC/COSP/2013/13 و CAC/COSP/2013/14 و CAC/COSP/2013/16

و CAC/COSP/2013/16. وتسَلط هذه الوثائق، فضلاً عن التقارير المرحلية المقدَّمة إلى الفريق بشكل منتظم، الضوء على الدروس المستفادة والتدابير العملية المتخذة من أجل تعزيز عمل الآلية.

(٢) قُدِّمت الدول الأطراف التالية مساهمات رداً على مذكرة شفوية أُرسِلت بعد الدورة الخامسة المستأنفة للفريق: الاتحاد الروسي، البرازيل، بلجيكا، الصين، غواتيمالا، الفلبين، مصر، المغرب، الولايات المتحدة الأمريكية. كما ترد إشارة إلى ورقة عمل مقدَّمة من سويسرا خلال الدورة الخامسة المستأنفة للفريق (CAC/COSP/IRG/2014/CRP.16).

ثانياً - تقييم أداء الآلية

ألف - نتائج عملية الاستعراض القطري

٦ - يجري منذ الدورة الثانية المستأنفة للفريق إعداد وتوفير تقارير مواضيعية عن تنفيذ الفصلين الخاضعين للاستعراض في دورة الاستعراض الأولى، فضلاً عن إضافات تكميلية إقليمية. ومع تزايد تقارير الاستعراض القطري المستكملة، حُدثت هذه التقارير وحُسنت لتجسد الاتجاهات السائدة في التنفيذ والمعلومات الإضافية ذات الصلة، وفقاً للتوجيهات المقدمة من الفريق. كما اعتمد الفريق نموذجاً للخلاصات الوافية في دورته الثالثة تعزيزاً للاتساق في إعداد التقارير. وأتيح للمؤتمر في دورته الخامسة منشور أكثر تفصيلاً بشأن التنفيذ على شكل ورقة اجتماع، كما أُعدت للفريق في دورته تلك وثيقة تحليلية بشأن التوصيات الواردة في تقارير الاستعراض القطري.

٧ - ومع مراعاة المبادئ التوجيهية المتعلقة بالآلية وخصائصها، ولا سيما هدفها المتمثل في مساعدة الدول على تنفيذ الاتفاقية بفعالية والوقوف على الصعوبات والممارسات الجيدة، كان من المهم إنتاج معلومات وبيانات تحليلية بشأن التنفيذ من أجل إعداد هذه الوثائق وتحسينها.

٨ - وأبرزت إحدى الدول، في إطار المقترحات المتعلقة بالجوانب الموضوعية لعملية الاستعراض ونتائجها، الحاجة إلى إدراج المزيد من السوابق القضائية في الخلاصات الوافية بدلاً من المعلومات الإحصائية. وأشارت بعض الدول إلى أنه ينبغي التمييز بوضوح في الدورة الثانية بين الأحكام الإلزامية وغير الإلزامية في الاتفاقية. ورأت إحدى الدول أنه ينبغي تضيق نطاق المواد المراد استعراضها في الدورة الثانية، وأعربت عن قلقها من أن يفضي اتساع نطاق المواد المشمولة بالدورة الثانية وكثرة تنوعها إلى تكبّد تكاليف كبيرة واستهلاك كثير من الوقت، ومن ألا يؤدي ذلك إلاً لنتائج سطحية. وأبرزت دولة أخرى الحاجة إلى أن تكفل التوصيات الواردة في التقرير إمكانية اتخاذ إجراءات متابعة مناسبة. كما ذكرت إحدى الدول أن من شأن جمع المزيد من المعلومات عن التعاون الدولي أن يفيد نظراً لأهمية هذا الموضوع بالنسبة لتنفيذ الاتفاقية، مع إجراء مناقشات بشأن جوانب محددة.

٩ - وفيما يتعلق باستكمال الدورة الأولى، ذكرت عدة دول أنه يلزم الخروج بنتيجة في نهاية الدورة. ودُكر أن الأمانة بصدد إعداد وثيقة تحليلية بجميع لغات الأمم المتحدة الرسمية استناداً إلى النتائج المواضيعية لعملية الاستعراض لتقديمها إلى الدورة السادسة للمؤتمر. واقترحت بعض الدول إعداد صيغة مجمعة أو تحليل للتوصيات غير الملزمة أو المبادئ

التوجيهية المتعلقة بالتنفيذ أو الملاحظات الرئيسية الصادرة في الاستعراضات القطرية لمناقشتها. ورئي أنه يلزم مراعاة الممارسات الجيدة، فضلاً عن المشاكل القائمة والمخالات التي ينبغي التركيز عليها فيما يخص المساعدة التقنية والتعاون الدولي.

١٠ - وشددت عدّة دول على أهمية متابعة التوصيات الواردة في التقارير القطرية والخلاصات الوافية. وأشار في هذا الصدد إلى إعداد خطط عمل وطنية، يمكن أن تُشَفَع برنامج عمل لتنفيذها. وقُدِّمت عدّة مقترحات لهيكلية عملية إعداد التقارير عن متابعة الملاحظات، مثل تقديم عروض شفوية قصيرة للفريق أو تقديم معلومات إلى الأمانة عن تنفيذ الملاحظات. وأشارت إحدى الدول إلى التجارب الإقليمية المتعلقة بآلية متابعة تنفيذ اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد والفريق العامل المعني بالرشوة في المعاملات التجارية الدولية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وأشار إلى ضرورة مواصلة مناقشة تنفيذ الملاحظات المستمّدة من الدورة الأولى خلال الدورة الثانية. وأشارت إحدى الدول إلى أنه يمكن النظر في تنظيم حلقات دراسية مواضيعية إقليمية عن نتائج الدورة الأولى.

١١ - وكانت دول عديدة قد أحاطت الفريق علماً بالجهود التي تبذلها على الصعيد الوطني من أجل تنفيذ الاتفاقية، وبمستجدات التقدّم المحرز أثناء عملية الاستعراض الخاصة بها وبعدها. وذكر عدد من هذه الدول أن عملية الاستعراض القطري فيها كانت بمثابة محفّز للجهود الوطنية للإصلاح في مجال مكافحة الفساد. وبالمثل، ونظراً لأنّ معدّل التصديق على الاتفاقية والانضمام إليها قد شهد ارتفاعاً كبيراً بعد إنشاء الآلية، بيّنت عدّة دول أطراف جديدة فوائد إجراء عملية الاستعراض فيها. وقد استفادت الدول المشاركة في عملية الاستعراض من هذه العملية بأن اغتنمت في سياقها الفرصة لبذل جهود أو وضع آليات للتنسيق على الصعيد الوطني فيما يتعلق بمكافحة الفساد، أو للنهوض بالجهود المبذولة والآليات القائمة فعلاً في ذلك المجال. ونوّه في هذا المقام بدور جهات الوصل، الأفراد منها والهيئات، ووظائفها. وأفادت بعض الدول خلال دورات الفريق بأنّ لهذا التنسيق على الصعيد الداخلي أيضاً أهمية حاسمة عند تنفيذ ما يخلص إليه تقرير الاستعراض القطري من نتائج وملاحظات. وكان من المنتجات الثانوية الإيجابية لإجراء عملية الاستعراض القطري إنشاء نظم وطنية لجمع البيانات والإحصاء أو تعزيز القائم منها.

١٢ - ولكي تتمكّن الأمانة من جمع معلومات عن تنفيذ التوصيات التي تضمّنتها الملاحظات الواردة في تقارير الاستعراض القطرية والخلاصات الوافية بشكل أكثر انتظاماً، فإنها دعت في مذكرة شفوية الدول إلى موافاتها بمعلومات عن التدابير المتخذة في هذا الصدد.

كما دُعيت الدول إلى الإبلاغ عن أثر مشاركتها في عمل الآلية، كأن تشير على سبيل المثال إلى الممارسات الجيدة المتبادلة في سياق عملية الاستعراض.

باء- المساعدة التقنية

١٣- قرّر المؤتمر، في قراره ١/٣، تكليف فريق استعراض التنفيذ بمهمة متابعة ومواصلة العمل الذي كان يضطلع به سابقاً الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بالمساعدة التقنية. وقد استند في تحليل الاحتياجات من المساعدة التقنية أول الأمر إلى الردود الواردة على قائمة التقييم الذاتي المرجعية الشاملة، إلا أنه أصبح يُستند في تحليل تلك الاحتياجات لاحقاً، مع تزايد تقارير الاستعراض القطري المنجزة، إلى تلك التقارير المنجزة، ممّا ساعد على تكوين فكرة أدق عن الاحتياجات المحددة لتنفيذ الفصلين الخاضعين للاستعراض.

١٤- وأوصى المؤتمر، في قراره ١/٤، بأن تحدّد الدول الأطراف احتياجاتها من المساعدة التقنية، التي يفضّل أن تكون مرتّبة حسب الأولوية ومتصلة بتنفيذ أحكام الاتفاقية التي يجري تناولها في دورة الاستعراض المعنية، وقرّر أن ينظر فريق الاستعراض، استناداً إلى نتائج عملية الاستعراض واتساقاً مع الإطار المرجعي لآلية الاستعراض، في تحديد المجالات ذات الأولوية المتعلقة بتقديم المساعدة التقنية وفي تجميع معلومات عن الاتجاهات السائدة فيما يتعلق بالمساعدة التقنية المطلوبة والمقدمة. وقد هيّأت المعلومات الجمّعة من خلال تقارير الاستعراض القطرية لأول مرة لمحة عامة عن الاحتياجات من المساعدة التقنية مربوطة بتحديات التنفيذ الواردة في التقارير المواضيعية.^(٣) ممّا أتاح لجماعة مقدّمي المساعدة التقنية، بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب)، تبيين الفرص المتاحة لتطوير أدوات وخدمات المساعدة التقنية تناسب عدداً كبيراً من الدول. ولئن تضمّنت هذه الوثائق معلومات بشأن هذه الاحتياجات وتحليلها، فما زالت هناك عدة قضايا معلقة بخصوص متابعة المساعدة التقنية وتقديمها نتيجة للاستعراضات. وعلاوة على ذلك، كان من المقرر مناقشة أنواع وفتات الاحتياجات من المساعدة التقنية التي ينبغي إدراجها في قائمة التقييم الذاتي المرجعية الشاملة في إطار الفصلين موضع الاستعراض في الدورة الثانية.

١٥- وأبرزت عدة دول في مساهماتها الحاجة إلى تقديم المساعدة التقنية، بناء على الطلب، لاستكمال التقييم الذاتي. ورحبت عدة دول، خلال المناقشات التي دارت في الدورة الخامسة

(٣) CAC/COSP/IRG/2014/3.

المستأنفة، بجهود المساعدة التقنية وبناء القدرات المقدّمة من المكتب وشركاء آخرين. وذكرت إحدى الدول أنها تلقت مساعدةً تقنيةً من إحدى الدولتين المستعرضتين لها نتيجةً لعملية الاستعراض القطري. كما أشير إلى أن الممارسة المتمثلة في عقد اجتماعات مع الجهات المانحة أو إجراء مناقشات بشأن المساعدة التقنية تحديداً خلال الحوار المباشر كانت مفيدة كذلك. وذكرت إحدى الدول أن تقديم المساعدة التقنية نتيجة للاستعراضات القطرية محدود، واقترحت أن يشجع مقدّموها الدول على دمج عملية الاستعراض في مجمل جهودها الرامية إلى مكافحة الفساد وكفالة متابعة تلبية الاحتياجات المستبناة من خلال الحوار.

١٦- واقترحت عدة دول وضع خطط عمل من أجل تحسين تقديم المساعدة التقنية. وأبرز أيضاً ما أدى إليه تحديد الممارسات الجيدة، علاوةً على المشاركة في عملية الاستعراض، من ظهور جيل كامل جديد من مقدّمي المساعدة التقنية غير التقليديين، وتمثّل جل ذلك في بلدان نامية وبلدان تمرّ اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، حيث تمكّن هؤلاء في كثير من الأحيان من تقديم حلول أكثر قابلية للتكيف مع نظم متلقّي المساعدة التقنية وقدراتهم. وأعربت دولتان عن تفضيلهما الحصول على مزيد من المعلومات وإجراء المزيد من النقاش بشأن الاحتياجات المحدّدة من المساعدة التقنية في إطار الفريق. وقد وُجّهت الدعوة أيضاً، في المذكرة الشفوية المشار إليها في الفقرة ١٢ أعلاه، إلى الدول لتقديم معلومات عن المساعدة التقنية المقدّمة من خلال الاستعراض القطري.

جيم - قائمة التقييم الذاتي المرجعية الشاملة

١٧- إثر اعتماد المؤتمر في دورته الثالثة لقائمة التقييم الذاتي المرجعية الشاملة ووفقاً للإطار المرجعي لآلية الاستعراض، يتعين على جميع الدول الأطراف المستعرضة أن تستخدم هذه القائمة بوصفها الخطوة الأولى من عملية الاستعراض. واستناداً إلى الخبرات التي اكتسبت أثناء إجراء الاستعراضات القطرية وبالاستفادة من التعليقات التي وردت من عدّة دول أطراف على مدى السنة الأولى من الاستعراضات، أعدت نسخة محدّثة من هذه البراجمجة لمعالجة المسائل التقنية وحلها ومن ثم تيسير استخدامها وزيادة فعاليتها. وقد أفضى تحديث هذه البراجمجة إلى تيسير إعداد تقارير التقييم الذاتي وتحليل الخبراء الحكوميين لها. وأدّت التعديلات إلى تبسيط تسلسل الأسئلة تجنّباً للازدواجية، كما أعيدت صياغة عدّة أسئلة عامة في قائمة التقييم الذاتي المرجعية وجُعِلت أكثر تماشياً مع المتطلبات المحدّدة للأحكام المستعرضة. وعلاوةً على ذلك، نُقلت الأسئلة المتعلقة بالمساعدة التقنية من مستوى الفقرة إلى مستوى المادة

تفادياً لتكرار ذكر الاحتياجات ذاتها من المساعدة التقنية اللازمة لتنفيذ مختلف الفقرات في مادة معينة، مع الإبقاء على إمكانية الإشارة إلى تلك الاحتياجات المحددة.

١٨- وقد التمسست الأمانة تعليقات من الدول الأطراف بشأن مشروع مخطط لتسلسل الأسئلة وللهيكل المواضيعي المقترح لقائمة التقييم الذاتي المرجعية المنقحة لاستعراض الفصل الثاني (التدابير الوقائية) والفصل الخامس (استرداد الموجودات) من الاتفاقية (CAC/COSP/2013/3) ومشروع نص للمناقشة بشأن قائمة التقييم الذاتي المرجعية المنقحة لاستعراض الفصلين الثاني والخامس للدورة الثانية من آلية استعراض التنفيذ (CAC/COSP/2013/CRP.6)، وذلك بغية تحسين قائمة التقييم الذاتي المرجعية الشاملة للدورة الثانية من آلية استعراض التنفيذ. وجمعت الردود الواردة على التعميمات الإعلامية في ورقة الاجتماع CAC/COSP/IRG/2014/CRP.1 لعرضها على الفريق في دورته الخامسة. وقد أكدت عدة دول تعليقاتها السابقة أو قدّمت تعليقات إضافية أثناء الدورة الخامسة والدورة الخامسة المستأنفة للفريق.

١٩- ومن أجل تزويد الفريق بصيغة محدّثة لقائمة التقييم الذاتي المرجعية الشاملة بجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة في دورته السادسة لينظر فيها، التمس الفريق من الأمانة، في دورته الخامسة المستأنفة، مواصلة جمع ودمج ما تقدّمه الدول من تعليقات على مشروع القائمة المرجعية ومن مساهمات فيه.

٢٠- واستجابةً لهذا الطلب، أدخلت الأمانة التعليقات الواردة في مشروع النص للمناقشة بشأن قائمة التقييم الذاتي المرجعية المنقحة لاستعراض الفصلين الثاني والخامس للدورة الثانية من آلية استعراض التنفيذ. وأعيد بعدئذٍ تعميم هذا المشروع المحدث التماساً لمزيد من التعليقات، وترد الردود الواردة على التعميم الإعلامي في الوثيقة CAC/COSP/IRG/2015/CRP.5^(٤).

٢١- ورحّبت عدة دول بتبسيط قائمة التقييم الذاتي المرجعية وأعربت عن تفضيلها لدمج المزيد من الفقرات للاستفادة من أوجه التآزر ضمن القائمة المرجعية، بينما أعربت دولة واحدة عن تفضيلها للإبقاء على صيغة الأسئلة كما كانت عليه أثناء الدورة الأولى.

٢٢- وفيما يتعلق بالمربعات الإرشادية التي استحدثت في قائمة التقييم الذاتي المرجعية، رحّبت عدة دول بالتعديلات التي أدخلت على القائمة المرجعية لبيان أن تلك الإرشادات

(٤) قدّمت الدول الأطراف التالية تعليقات على الصيغة المحدّثة لقائمة التقييم الذاتي المرجعية: الاتحاد الروسي، أرمينيا، أستراليا، إسرائيل، إيطاليا، البرازيل، بلجيكا، بنما، جامايكا، صربيا، الصين، غواتيمالا، الفلبين، مصر، المغرب، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة، اليمن.

ليست إلا توصيات لا أكثر. وأفادت إحدى الدول بأن التوجيهات الواردة فيما يخص الفصل الثاني مفرطة في التفصيل، بينما يفتقر الفصل الخامس إلى توجيه كافٍ.

٢٣- وأعربت إحدى الدول عن تفضيلها للتمييز الواضح بين مختلف مستويات الالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقية، بينما اقترحت بعض الدول تقييد نطاق المواد المراد استعراضها. وبالإضافة إلى ذلك، أعربت عدّة دول عن تفضيلها لإدراج أسئلة عن الممارسات الجيدة في قائمة التقييم الذاتي المرجعية. واسترعت بعض الدول الانتباه إلى أنه ينبغي في المستقبل إتاحة مشروع قائمة التقييم الذاتي المرجعية بجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة.

٢٤- وعقب تلقي هذه الردود، أدرجت الأمانة التعليقات في مشروع قائمة التقييم الذاتي المرجعية الواردة في الوثيقة CAC/COSP/IRG/2015/CRP.1، المتاحة بجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة.

دال- القضايا المتعلقة بالإجراءات والتمويل

٢٥- أقرت الدول بأن أداء آلية استعراض التنفيذ كان جيداً بشكل عام في دورتها الأولى، وبأنه تمّ التقييد بالمبادئ التوجيهية للآلية وخصائصها. وأبرزت بعض الدول الطابع الحكومي الدولي للآلية، وأشارت بعض الدول إلى أن الإطار المرجعي والمبادئ التوجيهية لا يتطلبان أيّ تعديل.

٢٦- وفيما يتعلق بالجوانب الإجرائية، اقترحت بعض الدول استخدام بدائل أكثر كفاءة لتحديد الخطوات الأولى من الاستعراضات. فعلى سبيل المثال، نُقّحت الأمانة، تحقيقاً لمزيد من الكفاءة، قوائم الخبراء الحكوميين المنشورة على الموقع الشبكي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، كما شجّعت الدول المستعرضة في سنة معيّنة على الإسراع بتعيين جهة الوصل لديها. وفيما يتعلق بسحب القرعة، اتخذ الفريق بالفعل عدداً من التدابير العملية. واقترح أن يتولى مكتب الفريق أمر سحب القرعة قبل انعقاد اجتماعات الفريق إفساحاً لمزيد من الوقت لمداولات الفريق بشأن المسائل الأخرى وإجراء مشاورات. واقترح أيضاً أن يجري مكتب الفريق سحب القرعة بين الدورات تخفيفاً لآثار عدم الاستجابة المحتمل من جانب الدول.^(٥)

٢٧- وسلّطت دول كثيرة الضوء على القضايا المتعلقة بالجدول الزمني الإرشادية. واقترحت بعض الدول الإسراع بتعيين جهات الوصل، وتقديم جميع الوثائق الداعمة دون

(٥) أيد المؤتمر، في قراره ١/٤، الممارسة التي يتبناها فريق استعراض التنفيذ بشأن المسائل الإجرائية الناجمة عن سحب القرعة. وكانت الأمانة قد جمعت المتطلبات الإجرائية والممارسات المتعلقة بسحب القرعة لتقديمها إلى المؤتمر في دورته الخامسة (CAC/COSP/2013/16).

تأخير، وإعداد الدول تقييمها الذاتي قبل وقوع الاختيار عليها للاستعراض لتفادي التأخر في عملية الاستعراض. وأكدت دول أخرى على أهمية الانتهاء من إعداد التقارير بأسرع ما يمكن. ونوّهت عدة دول بفوائد الحوار المباشر في عملية الاستعراض القطري.

٢٨- ولوحظ أنّ الفترة الزمنية اللازمة للترجمة تطول في بعض الأحيان، وأنّ نوعيتها في حاجة إلى التحسين. واقترحت إحدى الدول الحد من الوثائق التي تترجم. وتفرض المشكلات اللغوية تحديات كبيرة في عدد كبير من الاستعراضات. وقد اتخذت الأمانة تدابير لتحسين الترجمة من حيث التوقيت والجودة، لكن الأمر يتطلب بذل المزيد من الجهود ومنها تجنب تعدد دورات الترجمة خلال عملية الاستعراض القطري الواحدة.

٢٩- ورأت بعض الدول أنه ينبغي نشر التقييمات الذاتية والتقارير القطرية، بينما اقترحت إحدى الدول إطلاق عملية الاستعراض والإعلان عنها رسمياً داخل الدول وتعميم بيانات الاتصال بجهات الوصل. وعلاوةً على ذلك، ينبغي التشجيع على تبادل المعلومات بين الدول الأطراف، ويمكن للدول أن تطلب إلى الأمانة نشر تقييماتها الذاتية وتقاريرها القطرية تحت صفحة الموجز القطري الخاص بها على الموقع الشبكي للمكتب.

٣٠- وشدّدت عدة دول على أهمية التمسك بالمبادئ التوجيهية والإطار المرجعي وعلى الطابع الحكومي الدولي للآلية والطابع الطوعي للزيارات القطرية كوسيلة للحوار المباشر، بينما أبرزت دول أخرى أهمية إشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص في الأعمال المتصلة بالاستعراضات القطرية والآلية.

٣١- وفيما يتعلق بتمويل الآلية، أعربت دول عديدة عن تفضيلها للتمويل المختلط الحالي، إذ اعتبرت أنه من الحيوي ضمان استدامة الآلية؛ بينما رأت دول أخرى أنّه ينبغي تمويل الآلية بالكامل من الميزانية العادية للأمم المتحدة بغية ضمان حيادها. وكانت الأمانة قد سعت إلى اعتماد تدابير لتحقيق وفورات في التكاليف بهدف تعزيز فعالية الآلية مع الحفاظ على جودة عملية الاستعراض، وقدمت تقارير منتظمة عن الموارد والنفقات للفريق ومؤتمر الدول الأطراف.

ثالثاً- مسائل تتطلب المزيد من النظر

٣٢- لعلّ الفريق يودّ النظر في التوصية بأن يقرّ المؤتمر في دورته السادسة استخدام قائمة التقييم الذاتي المرجعية الشاملة، بجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة، في إجراء الاستعراضات في إطار الدورة الثانية.

٣٣- ولعلّ الفريق يوّد أيضاً النظر في أن يطلب إلى الأمانة أن تواصل جمع المعلومات ذات الصلة من أجل تسهيل تقييم أداء الآلية وإعداد وثيقة محدّثة ومدججة لتقديمها إلى المؤتمر في دورته السادسة.

٣٤- ولعلّ الفريق يوّد أن يقدّم مقترحات أو توصيات، بشأن إجراء الاستعراضات في الدورتين الأولى والثانية لينظر فيها المؤتمر.